

هل تسعى المملكة العربية السعودية فعلا إلى وقف التصعيد في الخليج؟

بعد اغتيال الولايات المتحدة "قاسم سليمان"، كان رد الفعل الرسمي للمملكة العربية السعودية هو الدعوة إلى ضبط النفس ووقف التصعيد.

أكدت وزارة الخارجية في بيانها على "أهمية ضبط النفس لدرء جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى تفاقم الوضع"، كما أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية "عادل الجبير" على الحاجة إلى منع التصعيد. بالنسبة لبلد ألقى باللوم بشكل روتيني على إيران في كل كارثة يمكن تصورها في الشرق الأوسط وما وراءه، كان من اللافت للنظر أن إيران هذه المرة لم توصف حتى كسبب رئيسي للأزمة.

كانت هذه تحركات مدروسة جيدًا من قبل المملكة لأنها تدرك بشدة نقاط ضعفها في حالة نشوب حرب شاملة بين الولايات المتحدة وإيران، إن الغارات الجوية على حقول النفط السعودية، والتي يُعتقد على نطاق واسع أن القوات التابعة لإيران تنفذها، ونقص رد الفعل الأمريكي قد سلط الضوء بشكل كبير على تكاليف النزاع المتزايد على المملكة العربية السعودية، ومع ذلك، لم تتابع المملكة حتى الآن هذه الإعلانات بخطوات وسياسات ملموسة.

على النقيض من ذلك، في خطاب ألقاه أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي في 21 يناير/كانون الثاني، تبنى "الجبير" خطأً متشددًا مألوفًا بشأن إيران، لقد أوضح أن السعودية تتوقع أن تغير إيران سياساتها بطرق أساسية قبل أن يكون هناك أي ارتباط.

في هذا الافتقار المذهل لأية أفكار جديدة للبناء على تصريحاته الخاصة حول الحاجة إلى تخفيف التصعيد، بدا خطاب "الجبير" كأنه نسخة طبق الأصل من الخطاب الذي ألقاه أمام الجمهور نفسه قبل عامين.

عندما سأله أعضاء البرلمان الأوروبي على وجه التحديد عن وجهات النظر السعودية في الحوار الإقليمي، ومبادرة السلام الإيرانية المعروفة باسم HOPE، اختار أن يتجاهل هذه الأسئلة ويعود إلى الإدانات المعهودة لإيران.

لم يكن عدم وجود أي اقتراحات ببناء بشأن إيران هو خيبة الأمل الوحيدة من خطاب "الجبير"، كما أحبط الآمال في أن تؤدي الأزمة في الخليج إلى تعزيز القناعة في الرياض بأن على جميع دول مجلس التعاون

الخليجي التغلب على خلافاتهم وأن تقدم جبهة دبلوماسية موحدة لصالح وقف التصعيد.

على الرغم من بعض الإشارات المتواضعة الأخيرة لتخفيف التوترات السعودية القطرية، انتقد "الجبير" جارته لدعمها "التطرف، الذي يمثلته "الإخوان المسلمون"، وكرر اتهامات قديمة ضد قطر كما لو أن الوقت قد تجدد منذ عام 2017، عندما فرضت السعودية، مع دولة الإمارات، حصارها على الإمارة الصغيرة.

كانت المملكة العربية السعودية غير راضية دائماً عن تواصل الاتحاد الأوروبي مع إيران من حيث كل من الصفقة النووية والحوار الإقليمي، لا سيما بشأن اليمن، حيث يشن النظام السعودي حرباً وحشية ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران.

كان ينظر إلى مجرد التحدث مع إيران في الرياض كدليل على "التوجه المؤيد لإيران" لدى الاتحاد الأوروبي، شعرت القيادة السعودية دائماً بمزيد من الراحة في العمل الثنائي مع أعضاء مختارين من الاتحاد الأوروبي، مثل بريطانيا وفرنسا، بدلاً من الاتحاد الأوروبي ككيان جماعي.

لكن الإحباط المتزايد في أوروبا من الخطوات الإيرانية بعيداً عن الاتفاقية النووية المعروفة باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، استجابة لفشل الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها، يبدو أنه أضعف الرياض بأن الوقت قد حان لجعل أوروبا تنضم إلى سياسة "الضغط الأقصى" ضد طهران.

ومن المشكوك فيه ما إذا كانت هذه الاستراتيجية ستنجح. على الرغم من خلافات أوروبا مع إيران، لا توجد رغبة في القارة للانضمام إلى أي حملات معادية لإيران.

حتى إذا تم جر الاتحاد الأوروبي إلى صراع مع إيران، فإنه لن يفعل ذلك إلا على مضض، تحت ضغوط أمريكية شديدة وسيلقي باللوم على الولايات المتحدة عن أي رد فعل محتمل من مثل هذه المغامرة الكارثية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن مبادرة دبلوماسية سعودية أو خليجية مشتركة من شأنها أن تسمح للاتحاد الأوروبي بتوسيع مجاله الخاص للمناورة بحثاً عن "حلول سياسية إقليمية"، على حد تعبير رئيس السياسة الخارجية "جوزيف بوريل".

يخسر الاتحاد الأوروبي دول مجلس التعاون الخليجي، من الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، وينبغي أن يكون كلاهما حلفاء طبيعيين في محاولة تجنب تلك النتيجة.

وبالمثل، لم يشترك الاتحاد الأوروبي مطلقاً في السرد السعودي الإماراتي حول قطر، ودعت بروكسل باستمرار جميع الأطراف إلى حل خلافاتهم من خلال الحوار، يُنظر إلى خطاب المملكة العربية السعودية القاسي المناهض للقطر على أنه يسهم بشكل أكبر في عدم الاستقرار في المنطقة ويعيق تعميق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك في المجال الاقتصادي.

تقوض الحالة السعودية أيضاً مشكلة الصورة الخطيرة التي تعاني منها المملكة في أوروبا، على الرغم من الاستثمارات الضخمة في جماعات الضغط في بروكسل.

خلال النقاش مع "الجبير" في البرلمان الأوروبي، لم يكن هناك عدد هائل من الأسئلة حول رؤية 2030، برنامج التحديث الذي تروج له الحكومة، ولكن حول القمع السياسي والتعذيب وقضية قتل "الصحفي جمال

خاشقجي"، المدونون المسجونون، نشطاء ومدافعات عن حقوق المرأة وجرائم حرب في اليمن. وقد سخرت "لينا الهذلول"، أخت "لجين هذلول"، ناشطة في مجال حقوق المرأة المسجونة، على "تويتر" بالقول إن إطلاق سراح سجناء الرأي سيكون أفضل حملة علاقات عامة. لم يساعد ذلك في رفض "الجبير" الانخراط في هذه القضايا، وكان معظمها يقتصر على إخبار الاتحاد الأوروبي "بعدم إلقاء محاضرة" على المملكة العربية السعودية. الفضيحة الجديدة التي تنطوي على قيام ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" باختراق الهاتف المحمول لـ"جيف بيزوس"، الرئيس التنفيذي لشركة "أمازون" ومالك صحيفة "واشنطن بوست"، قد أضرت الصورة السعودية في أوروبا. لتنفيذ برنامج الإصلاحات الطموح وتلبية توقعات شبابها، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى السلام في المنطقة والتعاون الدولي، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي، وهو شريك دبلوماسي وتجاري مهم. إن سياسات المواجهة ورفض الدخول في حوار صادق حول القضايا التي توجد فيها اختلافات تتعارض مع هذه الأهداف تلقي بظلال من الشك على الاهتمام المعلن للمملكة العربية السعودية بالمساهمة في تهدئة التوترات الحقيقية في الخليج.

المصدر | إدار محمدوف | ريسبونسيبول ستيتكرافت - ترجمة الخليج الجديد